

اي بالاذن ولم يعطه على موجب سابق كقوله اجزت من
 بولد فلان الفلاني وهذا القسم الثاني وهو **وهو اوهي** واصنف من الذي
 قبله وذلك اقرب الى الجواز ولهم **اجازة الاول** واخامته **ابن الحافظ**
الشهيد ابي داود السجستاني وهو الحافظ ابو بكر عبد الله بل
 فعله فتا اجزت لك ولاولادك وحمل الحمله قال الخطيب يعني
 الذين لم يولدوا بعد قال ولم يعد احد من الشيوخ المتحدثين في
 ذلك قولاً ولا يلبغي عن المتحدثين سواه فيه رواية قال الخطيب
 وحمل ذلك وقع منه على سبيل اللغة وتأكيده الاجازة لا انه
 اراد حقيقة اللفظ قلت لكن قد عزي شيخنا ابي عبد الله
 ابن منده استعمالهما وابن الصباغ جوازها القوم وهو **مثلاً** اي
 تشبهه **بالوقف** على المعدوم حيث صح فمات معطوفاً على موجود
 كما قال به اصحاب الشافعي وكذا ابو بصير عن الشافعي نفسه
 فانه في وصيته المكتتة في الام او مبي فيها او مساً على اولاده
 الموجودين ومن حديثه انه له من الاولاد ولا شك انه يعترف
 في النسخ والتمس ما لا يعترف في الاصل ما الوقف على المعدوم ابتداء
 كقوله من سيولد فلان فلا على المذهب لانه منقطع الاول **وتكن**
 القصاصي **ابن الطيب** طاهراً الطري **روى** كليهما اي القسمين
 مطلقاً فيما حكاه عنه صلحه الخطيب الحافظ وكذا امتعه
 الماوردي فيما حكاه عنه من جهة **وهو المعجم المعتمد** الذي
 لا ينبغي غيره لان الاجازة في حمل الاخبار حمله بالاجازة على ما ذكر
 في النوع الاول فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا يصح الاجازة له بل
 ولو قدرنا ان الاجازة اذن لا يجمع ذلك ايضاً كالوفاة للمعدوم
 لوقوعه في حالة يعوز فيها المادون فيه من المادون له وايضاً

فكما

فكما قال بعض المتأخرين يلزم من الجواز ان تشمل الرواية في بعض
 صور هذه النوع بين شخصين في السند غير واسطة ولا لاق
 ولا ادراك عصر ومثاله غير معتول وساقط عن درجة الاعتزاز
 ولم يزم من صرح باستثنا هذه الصورة وعلى كالحال فهي ما يتقوى
 به الرد **وتكن** اردها **ابونصر هو** ابن الصباغ وبين بطلاً منها
 وقال انما ذهب اليه من يعتقد ان الاجازة اذن في الرواية
 لا محادثة بمعنى فلا يشترط فيه الموجود وقد تقدم تقريباً رده
 وان قلنا انها اذن **وتكن** جاز الاذن للمعدوم **مطلقاً عند**
 الحافظ ابي بكر الخطيب قياساً على صحة الاجازة كما قاله عياض
 فانه قال واذا صححت الاجازة مع عدم النفاً وبعد الدار وتعرف
 الاقطار فلهذا مع عدم النفاً وبعد الزمان وتفرق الاعصار
 وخرجه بعض المتأخرين من المفارقة على مذهب الجمهور
 واهل الحق في جواز نقل الامر بالمعدوم خلافاً للمعتزلة قال
 واذا اجاز فيه فهنا اولى واحري وفي القياس توقف ثم ان ما
 ذكرته استلزامه رواية الراوي عن من لم يدركه ولا يحصره
 قد اتسار اليه الخطيب فانه قال فان قيل كيف يصح ان يقول
 اجاز فلان في ومولده بعد موت المجهز بزمان بعيد قيل كما
 يجوز ان يقول فلان على وان كان موت الواقف قبل مولد
 بزمان بعيد ولان بعد احد الزمانين من الاخر بعد احد
 الوقتين من الاخر ولو اجاز من مسكنه بالشرط ان يسكن
 بالقرية وجاز ان يقول المجاز له اجازة فلان وان لم يلقها
 فكنه كذا اجاز لمن يولد بعده يجوز ان يقال اجاز له فلان
 وان لم يتقاصر فيه نظر فان عدم الاحتياج في الزمان يلزم في المكان